

الفصل الأول : الوضع العالمي والإقليمي

أودت بها للانهايار. وهناك حالياً رؤية جديدة لأسباب الانهيار عبّرت عن نفسها في عدد من المؤلفات الحديثة، وعموماً الموضوع برمته يحتاج منا لتمعن شديد خاصة ونحن لم نلامس تلك التجربة بعمق. ولكن ما يمكن قوله بكل اطمئنان، إن انهيار التجربة الاشتراكية السوفيتية جاء نتيجة لانعدام الديمقراطية الذي قاد لتفاقم أخطاء لا مفر منها مع تجربة جديدة. إن ما أنهار حقيقة هو النموذج الستاليني للاشتراكية وليس الحلم الاشتراكي والنظرية الاشتراكية التي تحتاج طبعا للتجديد الثوري الجذري بما يجعلها قادرة على تقديم بديل اشتراكي علمي، واقعي وديمقراطي.

غير ان تزامن التصدع والانهايار في بلدان اشتراكية عديدة، وفي نماذج التطور اللاراسمالي المترسم خطى النمط السوفيتي في انحاء مختلفة من العالم، كفييل بان يلفت الانتباه لوجود سلبيات وأخطاء داخلية مشتركة في تلك التجارب مهدت الطريق للهزيمة وقادت لها.

السوفيتية. وبطبيعة الحال ما كان بإمكان تآمر وضغوط الامبريالية، وسباق التسليح الذي كان يمتص ثلث الدخل القومي السوفيتي سنويا، ونشاط أعداء الاشتراكية داخلها ان ينجح في مرماها لو لا وجود أخطاء داخلية في تجربة النمط السوفيتي.

وهناك التقييم الذي يروج له مفكرو الامبريالية الذين طووا جميع الصفحات، وزعموا ان الصين الماركسي بالذات قد سقط بصوت أكثر دويما في الانهيار الاشتراكي الكبير، وان المسار الأخير قد تم دقه في تابوت البديل الماركسي الليبرالية الغربية. ثم ينشط هؤلاء المفكرون في ارساء منظومة مفاهيم وطروحات ما بعد الماركسية والصراع السياسي / الاجتماعي على حد زعمهم.

مهما يكن الأمر، فان البحث والتقصي سيستمر لسنوات عديدة في التجربة الاشتراكية السوفيتية، للوقوف على مجمل العوامل الداخلية والخارجية التي

التي قادت لهما في المرة الأولى، فهو ملهارة بائسة لا تثير إلا الرثاء والسخرية ولا تستحق غير اللعنات.

والواقع ان هناك محاولات عديدة جرت، ولا تزال تجري، لقطع الطريق أمام التقييم الموضوعي لتلك التجربة. فهناك مثلاً الدعوة لفتح ملف صراعات البلاشفة مع خصومهم السياسيين مجدداً، ومن ثم الوصول لإستنتاج مفاده ان ثورة أكتوبر الاشتراكية كانت خطأ تاريخياً كبيراً وكفى !! وفي ذات السياق هناك الزعم بان الاشتراكية السوفيتية لم تولد من رحم رأسمالية متطورة، وبالتالي لم يكن هناك مجال لإصلاحها من الداخل وتصحيح مسارها، بل انه كان مكتوباً لها الهلاك المحتوم والأكيد في نهاية الأمر.

ومن ناحية أخرى هناك المنهونون بالتجربة السوفيتية للدرجة التي يستبعدون معها كلية وجود أية أسباب داخلية للانهايار. ويعززون بالتالي ما حدث من انهيار للتآمر والضعف والخارجية وخيانة بعض القادة

أ- التجربة الاشتراكية السوفيتية

مترسمين خطى المدرسة الموضوعية في علم التاريخ، نبتعد عن حرف «لو» الشرطي في تقييمنا للتجربة الاشتراكية السوفيتية، التي امتدت في الزمان لما يقرب من ثلاثة أرباع القرن (١٩١٧-١٩٩١). وقد حققت هذه التجربة خلال هذا المدى الزمني انتصارات كبيرة وباهرة، وكذلك ارتكبت أخطاء كبيرة ومدمرة. فهي تجربة إنسانية رائدة جديدة بالتقويم الموضوعي وإستخلاص الدروس المناسبة منها للتزود بها مستقبلاً. فالتاريخ نفسه يعلمنا ان الهزيمة والفشل ما هما إلا مأساة كارثية تثير كوامن الأسى والحزن والغضب الثوري النبيل. والنضال ، كما قال كارل ماركس، لا يسير دوماً في خط صاعد إلى النجاح. ولكن تكرار الهزيمة والفشل مرة بعد أخرى بأثر ذات العوامل والأسباب

الإطار العام الذي نقوم على ضوئه تلك التجربة الرائدة؟

الفرصة للقطاع الخاص واقتصاد السوق في حدود بعينها وازدواج مسحة ديمقراطية على إدارات الاقتصاد والانتاج.

غير ان البريسترويكا فجّرت حركة نشطة لتفكيك وتغيير كل اركان النظام السوفيتي. وفي الواقع كانت الأمور في الاتحاد السوفيتي وبلدان شرق أوروبا الاشتراكية كذلك، قد وصلت إلى درجة الأزمة المركبة والمتفاقمة والتي كان من الصعب، بل ومن المستحيل فيها، ألا يقود الشروع في تفكيك المركزية الاقتصادية لتفكيك الأنظمة بأسرها ومن جذورها.

ومن زاوية معينة فان حركة البريسترويكا، ركزت على الإصلاح في الجانب الاقتصادي/الاجتماعي واهملت الجانب السياسي. فالغاء المادة ٦ من الدستور والخاصة بالدور القيادي للحزب في السلطة والدولة والمجتمع في جمهورية روسيا الاتحادية مثلاً لم يقره الحزب وإنما تم إقراره رغماً عنه من قبل البرلمان الروسي. وفي هذا السياق فقد أتت لاحقا وبعد فوات الأوان، الطروحات المستتيرة للمؤتمر ٢٧ للحزب الشيوعي السوفيتي، حول الديمقراطية والرأي الآخر وعدم احتكار الحقيقة.

لا نقول ان البريسترويكا لو أهتمت بالجانب السياسي لتغيير مسار الأمور، فما كان ذلك ممكناً. فقد تخطت أزمة الجمود والركود والفساد التي غرست بذرتها الستالينية، والتي ارتدت أبعادا نوعية وصلت لكل خلايا المجتمع، نطاق الإصلاح الداخلي مهما كانت درجة ونوعية هذا الإصلاح الباطني.

والجدير بالذكر ان قوى الحرس القديم المحافظة والمنفعة بالنظام وجموده وفساده (النومكلاتورا)، والتي حاولت أجيالها السابقة قطع الطريق أمام إصلاحات خرتشوف منتصف الخمسينات، ثم أطاحت به في منتصف الستينات، كررت ذات السيناريو مع قورباتشوف في منتصف الثمانينات. فقد سعت إلى عرقلة مسار البريسترويكا وإضعافها وإلى تعويق مسار الإصلاحات الاقتصادية ثم أخيرا لجأت للمحاولة الانقلابية الحمقاء الفاشلة في أغسطس ١٩٩١ والتي أعطت الضوء الأخضر ليس للإطاحة بقورباتشوف وحده، وإنما أيضا بسلطة الحزب وبالاشتراكية وبالالاتحاد السوفيتي جميعا.

ان جوهر ما يجب ان نتعلمه من التجربة السوفيتية، ونحن نناضل من أجل التغيير الوطني الديمقراطي وصولاً للأفق الاشتراكي، يرتبط مباشرة بقضية الديمقراطية. ونعني تحديدا الديمقراطية داخل الحزب والديمقراطية كحقوق لحركة الجماهير، والنأي بالحزب من السلطوية، والاندغام في جهاز الدولة كشرط موضوعي لمواصلة العمل الثوري وتصحيح مساره.

السوفيتي. صحيح ادخل المؤتمر بعض الاصلاحات الديمقراطية الهامشية، وتم رد الاعتبار، دون شفافية تذكر لضحايا القهر الستاليني، غير ان النظام الشمولي المنغلق ظل قائماً بكل ركائزه ودعائمه النظرية والسياسية والقانونية بدون شخص ستالين. وأيضا رغم ما توصل له ذلك المؤتمر حول امكانية الوصول للإشتراكية بطرق متعددة، تواصل التدخل اللفظ في بلدان شرق أوروبا الاشتراكية.

ثم هبت قوى الحرس القديم المنتفجة بسلبيات النظام (النومكلاتورا)، مستفيدة من بقاء أركان وركائز النظام دون تغيير، لإلغاء إصلاحات المؤتمر العشرين على ضعفها وهشاشتها. فكانت المحاولة الانقلابية للإطاحة بخرتشوف عام ١٩٥٧، ثم كانت المحاولة الانقلابية الناجحة التي أطاحت به في أكتوبر ١٩٦٤.

وكذلك ذهب أدرج الرياح كل محاولات الإصلاح الأخرى في ظل بقاء ركائز النمط السوفيتي. وكان جوهر تلك المحاولات يرمي إلى معالجة موجات الركود الاقتصادي المصاحبة لنمط رأسمالية الدولة والمركزة الصارمة بفتح هامش ضيق جداً لاقتصاد السوق الذي يحتمه واقع تعدد الانماط الاقتصادية، وبوضع خطط قصيرة المدى تفسح مجالاً لدور المنتجين في التخطيط والإدارة والحوافز المادية في حالة زيادة الانتاجية.

غير انه كما يقولون: لا يستقيم الظل والعود اعوج! لقد استعصى الخلل على الإصلاح لأنه خلل هيكلية وأساسى يرتبط ارتباطاً وثيقاً بركائز نظام النمط السوفيتي.

وإذا امعنا النظر في حركة البريسترويكا والغلاسنوست، أو إعادة البناء والصرحة والشفافية، نجدها لا تخرج من الإطار العام لترقيع نظام النمط السوفيتي. ما تميزت به حقاً هو ان جرعتها الإصلاحية كانت أكبر وأشمل وأنها أتت متأخرة جداً وبعد ان اتسع الفتق على الراتق. وكان أقصى ما رمت إليه البريسترويكا هو إزالة أثار الستالينية من جمود وبيروقراطية وفساد. ولكنها انتهجت للوصول إلى هذا الهدف، ليس الطريق الثوري الراديكالي، بل طريق تمويهه سوءات النظام الأساسية. فهي قد ألفت تبعات الجمود على برجنيق بينما هي عيوب هيكلية في النظام نابعة من رأسمالية الدولة والشمولية والمركزة الصارمة اقتصادياً وسياسياً وغياب الإرادة المستقلة لحركة الجماهير المنظمة في الحزب والنقابات والسوفيات والتي تحولت جميعها إلى تنظيمات سلطوية مسلوبة الإرادة.

لقد سعت حركة البريسترويكا في الواقع، مع الإبقاء على ركائز النظام الشمولي وحزبه الواحد، لتفكيك المركزية الاقتصادية. فعمدت لتوسيع النظام التعاوني واثاحة

ومهد هذا الطريق لتنامي شوفينية القومية الروسية الأكبر وإلى تعقيدات خطيرة في المسألة القومية.

وبعد الحرب العالمية الثانية، وعلى ضوء نتائجها، أخذ الاتحاد السوفيتي يلعب دور الغراب لإلهام أو فرض النمط السوفيتي بحذافيره على بلدان شرق أوروبا الاشتراكية. وذلك رغم ان المنهج الماركسي الجدلي يشير إلى ان القوانين العامة التي تحكم مسار تطور المجتمعات البشرية، تتجلى بصور مختلفة ومتنوعة باختلاف وتنوع الواقع الموضوعي. وتحركت الجيوش والدبابات السوفيتية مرات عديدة لسحق وتنكيس رايات الانتفاضات الشعبية التي رمت للإصلاح والديمقراطية وتقويم سلبيات النمط السوفيتي في تلك البلدان. وكغطاء وتبرير لذلك التدخل اللفظ كان يتم تشويهه وابتذال الأهداف الحقيقية لتلك الانتفاضات وطمس أهدافها وقواها الاجتماعية والسياسية. فهي حيناً أعمال تخريب نظمتها حفنة مرتدة تم طردها من قيادة الحزب، وحيناً أخرى تم إرجاعها لأثر الكنيسة المناوئ للاشتراكية لعدم انجاز الإصلاح الزراعي بصورة جذرية. وفي كل الأحيان يتم الترويج لدور المخابرات الأجنبية واتجاهات العداء للاشتراكية كمحرك لتلك الانتفاضات الشعبية.

وبطبيعة الحال كان القهر والبطش يطول القوى الرامية للإصلاح والتجديد داخل الأحزاب الشيوعية نفسها. إن إفرزات الجمود والانغلاق والرأي الواحد الأحد في تجربة النمط السوفيتي لم تعد فحسب إلى طمس النظرة الانتقادية التي لا يتم إصلاح الخطأ وتصحيح المسار بدونها، بل أيضا إلى رفضها كلية ومحاربتها.

صفوة القول ان النمط السوفيتي الذي جرى تسويقه بوصفه تجسيدا حيا للماركسية بلحمها ودمها، اكتفته أخطاء عديدة. وان الذي قاد لانهايار في نهاية المطاف لم يكن الماركسية، بل كان الابتعاد عن بعض مبادئها الأساسية. فالماركسية في جوهرها منهج علمي يتم الاسترشاد به في الوصول للقوانين التي تحكم التغيير الاجتماعي في هذا الواقع أو ذاك. انها نظرية تتنافى تماما مع الأحادية والنمط الواحد والنموذج الصالح لكل زمان ومكان. ان فشل واحفاق مشروع تاريخي كان يدعي الانتساب للماركسية لا يعني ان الماركسية قد عفا عليها الزمن وتجاوزها.

لقد كانت هناك امكانية حقيقية للعلاج والإصلاح وتصحيح المسار في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي عام ١٩٥٦. ولكن ما حدث في ذلك المؤتمر كان تعداد جرائم الستالينية دون تشخيص عميق لمسوغاتها النظرية والفكرية، ودون وضع اليد على مرتكزاتها الدستورية والقانونية القائمة في تجربة النمط

المبكرة، إلى تجاوز هذه السياسة كلية، وبدأ السير قدما في فرض التحول الاشتراكي المباشر عن طريق:

■ ضرب مصالح البرجوازية في المدينة والريف.

■ فرض المزارع الجماعية والتعاونية في الريف السوفيتي بالقوة والقسر.

■ إعطاء الأسبقية للصناعة الثقيلة.

■ تجاوز أسس الحل الماركسي الديمقراطي للمسألة القومية وفرض اتحاد فدرالي لقوميات وشعوب الإمبراطورية القيصرية.

وهكذا قطع ستالين الطريق أمام تصحيح المسار، وتخطى القوانين الموضوعية الماثلة وقتها للتطور الاقتصادي والاجتماعي وقفز فوقها. ثم أقدم على ضرب واحتواء المعارضة العمالية والحزبية لسياساته بفرض تعميمات نظرية مغلوطة على غرار: « تنامي شراسة العدو الطبقي كلما تصاعد البناء الاشتراكي»، وجرى اتخاذ مثل هذه التعميمات النظرية كآلة لتصفية الخصوم السياسيين داخل الحزب نفسه بوصفهم امتدادا للعدو الطبقي. وضرب الديمقراطية وفرض الشمولية والدولة البوليسية ومن ثم سلب حق العاملين في الإضراب وحول النقابات والسوفيات إلى تنظيمات سلطوية، بل أن شعار (كل السلطة للسوفيات) تحول في واقع الأمر إلى شعار كل السلطة للحزب الذي لم يسلم هو الآخر من السلطوية .

إن غياب الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج والتسيير الذاتي للعملية الانتاجية والحريات السياسية والنقابية والقومية جعل النظام الاقتصادي / الاجتماعي للاشتراكية السوفيتية أقرب إلى رأسمالية الدولة وليس نظاما اشتراكيًا. لقد قادت الستالينية في الواقع لتكريس التناقض المتعسف بين مفهوم ملكية الدولة ومفهوم الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج. ان حجب الإرادة المستقلة لحركة الجماهير افقد النظام السوفيتي جهازه المناعي الكفيل بتقويم السلبيات وتصحيح المسار، وأدخله في متاهات الجمود والانغلاق. ورفد هذا العامل ودعمه اجتماعيا، تشكل وتخلق فئات بيروقراطية مميزة ومحافظة في إدارات الاقتصاد والدولة.

لقد قاد زخم الثورة البلشفية ومنجزاتها وحروب التدخل ضدها إلى توحيد الجبهة الداخلية لكل قوميات وشعوب الاتحاد السوفيتي. ولكن هذه الحقيقة يجب ان لا تحجب عنا أنه ونقيضا للطرح الماركسي بالحل الديمقراطي للمسألة القومية اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا، وكفالة حق تقرير المصير كحق ديمقراطي أصيل، فرضت الستالينية اتحادا فدراليا لا مكان فيه لحق تقرير المصير إلا بصورة شكلية وبعد انجاز التحول الاشتراكي!

لقد كانت ثورة أكتوبر الاشتراكية ثورة عمالية وشعبية حقيقية باعتبار خصومها جميعا. ورغم حروب التدخل والحصار الاقتصادي من الدول الإمبريالية، ومن القوى الطبقة الداخلية التي كانت تشكل دعائم اجتماعية للنظام القيصري شبه الإقطاعي، صمدت وانتصرت. ثم خاضت معارك بناء مستقلة تمكن بأثرها الاتحاد السوفيتي من اختراق جبهة الرأسمالية العالمية ووصل إلى مصاف قوة عالمية عظيمة في زمن قياسي وجيز. واستنادا إلى انجازاته الاقتصادية الكبيرة تمكن من تحقيق قدر ملموس من العدالة الاجتماعية والرفاه لشعبه، كما تجلى في كفالة حق العمل وتلبية الاحتياجات المعيشية والخدمية. كما تمكن من الإسهام الأكبر في دحر الفاشية والنازية، ومن دعم حركات التحرر الوطني في النضال ضد الاستعمار. لقد خسر الاتحاد السوفيتي عشرين مليوناً من البشر، غير الخسائر المادية الهائلة في الحرب العالمية الثانية التي كانت امتدادا لحروب التدخل ضد الثورة البلشفية. وفقد مئات الألوف من الشيوعيين أرواحهم في القتال ضد العدوان النازي والفاشي. وحقيقة هزت الثورة البلشفية العالم ووضعت حدا لقطبية الأحادية، وحركت ساكن وكوامن الثورة في كل أرجائه.

غير ان حالة الحصار التي فرضت على الاتحاد السوفيتي، وتخلف الريف السوفيتي، وفشل الثورة في بلدان غرب اوربا المتطورة صناعيا، وفي ألمانيا بالذات، قادت جميعها لأن يراجع البلاشفة حساباتهم وأسبقياتهم استنادا إلى معطيات الواقع الداخلي المحدد والملموس. حفاظا على تأمين انتصارهم التاريخي. فقدم لينين على سبيل تصحيح المسار والخروج من المأزق الذي وجد البلاشفة أنفسهم فيه، ما عُرف بالسياسة الاقتصادية الجديدة لتحل محل الشيوعية الحربية التي فرضها التدخل الأجنبي لتكتسب رايات ثورة أكتوبر . ورمت السياسة الاقتصادية الجديدة للتراجع المحسوب عن بعض قضايا التحول الاشتراكي المباشر، وإفصاح المجال للرأسمالية المحلية والاستثمارات الأجنبية، بهدف توسيع القاعدة الاقتصادية والاجتماعية لنظام أكتوبر في المدينة والريف. واستنادا إلى هذه السياسة تم إحراز نجاحات لا يستهان بها اقتصاديا واجتماعيا. غير إن قصور السياسة الاقتصادية الجديدة تجلى بصفة خاصة في الجانب السياسي، إذ لم يصاحب التعددية الاقتصادية والاجتماعية التي اعتمدها تعددية سياسية بأي مستوى من المستويات.

وبديلا لمواصلة السياسة الاقتصادية الجديدة، واستكمال نقائصها في الجانب السياسي، عمد ستالين بعد وفاة لينين